

Distr.: General
24 March 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد كوتشينسكي (أوكرانيا)

ثم نائبة الرئيس: السيدة كوسورغبور (غانا)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/59/12 و Add.1، و A/59/317، و A/59/425-S/2004/808، و A/59/554)

١ - السيد جيورجيو (إريتريا): قال إن الشواغل الإنسانية لدى بلده أبعد من مسألة اللاجئين القادمين من السودان، فهي تضم ضحايا الجفاف، والمشردين داخليا، والمطرودين من إثيوبيا. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى موارد هائلة لعمليات الإصلاح الجارية وبرامج التعمير المتصلة بالمرافق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في بلده التي دمرتها الحرب. وحدد تقرير الأمين العام بشأن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/59/317) ثلاثة مفاهيم أساسية بوصفها إطارا للحلول الدائمة (المرجع نفسه، الفقرة ٩٢). ويشكل تقاسم الجهات المانحة والبلدان المضيفة والبلدان الأصلية للمسؤوليات أمرا لا غنى عنه لنجاح تلك المبادرات. وفي هذا الصدد، أعرب عن أسفه إزاء عدم تجسد الموارد اللازمة لبرنامج الانتعاش المتكامل، الذي يرمي إلى إتمام الانتقال المتكامل من الإغاثة إلى التنمية.

٢ - وأضاف قائلا إنه رغم القيود المالية واللوجستية القائمة، فإن حكومته ما زالت ملتزمة ببرنامج إعادة لاجئي إريتريا الذين يعيشون في السودان إلى الوطن طواعية. ومنذ استئناف البرنامج في نهاية فصل الأمطار، عاد ما يزيد على ٨ ٠٠٠ لاجئ. ومن المأمول أن يعود ٣٥ ٠٠٠ لاجئ بحلول نهاية هذا العام.

٣ - وبالنسبة للمشردين داخليا في البلدان الأفريقية المقدر عددهم بـ ١٣ مليون شخص أشار إلى، أنه ليست هناك وكالة واحدة تابعة للأمم المتحدة مكلفة مباشرة بمعالجة

ما لديهم من شواغل. بيد أن التعاون الوثيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد لعب دورا مهما في هذا الشأن. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء التشرّد الداخلي.

٤ - ومضى قائلا إنه قد أُولى القليل من الاهتمام إلى العلاقة المباشرة بين رفض إثيوبيا رسميا للحكم المتعلق بالحدود الذي أصدرته اللجنة المستقلة للحدود الإريترية - الإثيوبية ومصير زهاء ٦٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وقال إن وفده ما زال قلقا للغاية إزاء الأثر الإنساني الذي يتعرض له السكان المدنيون، الذي يرجع أساسا إلى عدم بذل المجتمع الدولي لجهود جدية من أجل تعزيز السلام بين البلدين. وأضاف أن من الحيوي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، بذل المزيد من الجهود لتقليل الفجوة بين دعمه المعلن لقرار لجنة الحدود وواجبه نحو إبداء التزام ملموس إزاء التنفيذ السريع لهذا القرار.

٥ - السيدة رومان (كرواتيا): أعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها مفوضية شؤون اللاجئين من أجل وضع ودعم استراتيجيات وأنشطة ترمي إلى كفالة زيادة الفعالية والكفاءة في المرحلة الانتقالية من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة لصالح العائدين. وتؤيد كرواتيا أيضا بالكامل التدابير المقترحة لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى رفع مستوى إدراج مسألة اللاجئين بجدول أعمال الأمم المتحدة، وتواصل تعليق أهمية كبيرة على تهيئة الظروف المستدامة من أجل إعادة إدماج جميع اللاجئين. وقد أبدت حكومتها الاستمرارية والنوايا الحسنة، واتخذت تدابير محددة من أجل الوفاء بالتزامات كرواتيا فيما يتعلق بعملية العودة.

٦ - وأضافت قائلة إنه في نهاية عام ٢٠٠٣ أُغلقت جميع المكاتب الميدانية الثلاثة التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين في

المفوضية بوضع نهج تعاوني لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك تقاسم الخبرات والدراية الفنية مع وكالات من قبيل المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي.

٩ - وأضاف قائلاً إن بلده يؤيد أيضاً مبادرة تكملة الاتفاقية (A/59/12، الفقرة ٢٢)، التي أصبحت أداة حيوية في تناول الكثير من برامج اللاجئين المعقدة من خلال الاتفاقات الخاصة. وقال إن بلده على ثقة أن المفوضية ستواصل تعزيز عملياتها، استناداً إلى الضرورة الإنسانية التي تستدعي الاستجابة إلى طالبي اللجوء، وأن بلده يحث الدول الأعضاء الأخرى على دعم هذا المسعى. وأعرب عن ترحيب بلده بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل وضع إطار للحلول الدائمة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥)، لا سيما اعتزام المفوض السامي زيادة مشاركة المفوضية في أنشطة إعادة التوطين.

١٠ - واستطرد قائلاً إن وفده يؤيد جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز أساسها المالي، بأمور منها توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة التمويل من القطاع الخاص. فالتنميط الكافي، المترافق مع تعزيز التخطيط والإدارة على أساس النتائج، سيكون من شأنه إحداث أثر إيجابي، وتأمل جمهورية كوريا في زيادة مساهمتها المالية خلال السنوات المقبلة.

١١ - ومضى قائلاً إن وفده يرحب بالجهود المستدامة التي تبذلها المفوضية من أجل حماية اللاجئين والأطفال. إذ ينبغي للدول، كل على حدة، دعم تنفيذ المفوضية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية والرامية إلى معالجة مخنة اللاجئين والأطفال مع الاحترام الكامل للمبدأ الأساسي المتعلق بعدم الإعادة القسرية. وأعرب عن استياء حكومته إزاء المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في المجال الإنساني، ودعا جميع الدول والمنظمات الدولية إلى بذل قصارها لحمايةهم.

كرواتيا، وانتهت بذلك فترة ١٢ عاماً من الوجود الميداني المباشر، مما برهن على إحراز بلدها لتقدم جوهري. وعلاوة على ذلك، بدأ نفاذ قانون كرواتيا بشأن اللجوء وقانونها بشأن الأجانب في عام ٢٠٠٤، مما هيأ الأساس لتنفيذ إجراءات اللجوء بما يتفق مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وقوانين الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية للاجئين.

٧ - ومضت قائلة إن من بين التدابير الأخرى المتخذة في الآونة الأخيرة، قيام حكومتها بإنشاء اللجنة المعنية بعودة المشردين واللاجئين وإعادة تسليم الممتلكات، التي أحرزت تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالمسألة الثانية. وعلاوة على ذلك، يجري شن حملة إعلامية، بمساعدة مفوضية شؤون اللاجئين، فيما يتعلق ببرنامج الحائزين السابقين لحقوق الإيجار، وجرى تمديدها إلى صربيا والجبل الأسود وإلى البوسنة والهرسك. وتشارك حكومتها بنشاط في البرامج التعليمية والتدريبية التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين، كما يشارك المسؤولون الحكوميون الكرواتيون في حلقات عمل تدريبية على نطاق البلد تركز على قضايا المفوضية والقضايا ذات الصلة. وعلى إثر تلك التدابير وغيرها من التدابير، أحرز بلدها تقدماً كبيراً في عودة اللاجئين.

٨ - السيد مون سيونغ - هيون (جمهورية كوريا): قال إن الهبوط الكبير في عدد الأشخاص الذين يشكلون مصدر قلق لمفوضية شؤون اللاجئين على مدار السنوات الأخيرة يعود إلى حد كبير إلى الجهود الدائبة التي تبذلها المفوضية سعياً إلى التوصل لحلول دائمة. وقال إن وفده يود الإشادة بالمفوضية لما حققت من إنجازات، لا سيما برامجها الناجحة المتعلقة بالإعادة إلى الوطن في أفريقيا، وبلدان يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان. بيد أن المجتمع الدولي ما زال يواجه الكثير من التحديات، حسب ما تبين من الحالة الطارئة في منطقة دارفور بالسودان. وتؤيد جمهورية كوريا التزام

وإعادة إدماجهم. وبوسع المحكمة الجنائية الدولية أيضا أن تضطلع بدور رئيسي في تلك العملية، ويرغب وفدها في الإشارة إلى أن الهجمات الموجهة عمدا ضد أفراد الشؤون الإنسانية تعتبر جرائم حرب. بمقتضى النظام الأساسي للمحكمة المذكورة.

١٤ - واستطردت قائلة إن وفدها ما زال يعتقد أن تطبيق الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ يشوبه خلل خطير، ويأمل أن تعتمد الجمعية العامة قريبا بروتوكولا اختياريا لمعالجة هذه الحالة. كما يأمل أن تفضي مناقشة اللجنة الخامسة لتقرير الأمين العام بشأن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/59/365 و Corr.1) إلى إحداث تحسينات في المستقبل القريب.

١٥ - وأضافت قائلة إن تقرير المفوض السامي (A/59/12)، الفقرة ١٣) يشير إلى انعدام التمييز بين ضبط الهجرة وحماية اللاجئين في سياسات وممارسات كثير من الدول. فقوانين وسياسات الهجرة التي تتزايد ستمتها التقييدية والمعمول بها في البلدان المتقدمة النمو يتعين ألا تفضي إلى انخفاض في مستوى حماية من هم في حاجة إلى تلك الحماية أو فيما يختص بحقوق الإنسان المتعلقة بهم، ويرحب وفدها بالجهود التي تبذلها عدة منظمات دولية بغرض تبادل المعلومات وتشجيع زيادة الاتساق في السياسات العامة فيما تقوم به تلك المنظمات من أنشطة متصلة بالهجرة. فالجهود المنسقة هي السبيل الوحيد الذي يستطيع به المجتمع الدولي إيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين.

١٦ - بدأت السيدة كسورغبور (غانا)، نائبة الرئيس، تولي رئاسة الجلسة.

١٧ - السيدة هاستاي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها قد اضطر، في ظل غياب المساعدة الدولية الكافية،

١٢ - السيدة هوتش (ليختنشتاين): قالت إن القضايا الأمنية تتحول بسرعة إلى واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه العمليات الإنسانية. إذ إن بث مناخ من الخوف وعدم الأمن قد أصبح أسلوبا تستعمله أطراف الصراع وعلى إثر ذلك، تتزايد صعوبة قيام العاملين في المجال الإنساني بحماية اللاجئين والمشردين داخليا ومساعدتهم. ويعاني المدنيون في حالات الصراع المسلح بما لا يتناسب مع مركزهم، حيث يقعون ضحايا لانتهاكات جسيمة من انتهاكات حقوق الإنسان، وأعمال التهريب والعنف، ويتعرض موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني إلى مخاطر متزايدة. وذكرت أن الارتفاع في عدد الضحايا فيما بين الموظفين في المجال الإنساني العاملين في حالات الصراع وما بعد الصراع أمر مثير للانعراج. فالظروف الأمنية الصعبة تجعل من الصعب أكثر فأكثر بالنسبة إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية توفير الحماية والمساعدة.

١٣ - وأضافت قائلة إن المبادئ المتفق عليها عالميا المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان يجري دوما تجاهلها من القوات الحكومية وعدد متزايد من الجهات من غير الدول الضالعة في الصراعات المسلحة، مما يزيد من اليأس في حالة اللاجئين. وتضطلع الحكومات أساسا بالمسؤولية عن كفالة امتثال جميع الجماعات الضالعة في الصراعات المسلحة للمعايير المتفق عليها دوليا. ويرحب وفدها بجهود المفوضية الرامية إلى تحويل المساعدة الإنسانية إلى تنمية مستدامة بغرض التوصل إلى حلول دائمة. ويعلق وفدها أهمية خاصة على إعادة إنشاء آليات الحماية الوطنية وتشغيلها بشكل ملائم، لا سيما آليات القضاء وإنفاذ القوانين. وعلاوة على ذلك، فإن إنهاء حالة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة هما من بين الشروط الأساسية لنجاح عودة اللاجئين والمشردين

٢٠ - السيد لورين (كندا): قال إن وفده يرحب بخفض عدد الأشخاص محل قلق مفوضية شؤون اللاجئين. بيد أن المجتمع الدولي يواجه نفس التحديات كالسابق، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان، والتخفيف من حالة انعدام الأمن، وإنهاء الصراعات المسلحة. وقد ذكرت شتى الأزمات العالمية، أكثر من أي وقت مضى، بأهمية قرارات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. فالأزمات التي شهدتها العام الماضي، وأبرزها الأزمات في هايتي وإقليم دارفور بالسودان - قد زادت من إلحاحية قيام الدول بتحسين الوسائل المتاحة لديها لمنع اندلاع الصراعات التي تفضي إلى تدفقات في اللاجئين. ويتعين على الدول المضيفة أيضا أن تكشف جهودها لحماية السكان اللاجئين واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وتعتبر كندا أن التعاون بين شتى الوكالات ومفوضية شؤون اللاجئين أمر لا غنى عنه، ولكن يساورها القلق إزاء الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تعاملاتها الإدارية والمالية مع المفوضية.

٢١ - وأضاف أن التقدم الذي أحرزته المفوضية والدول في الترويج لأهداف خطة الحماية هو مصدر سرور لكندا، وأن كندا ترحب باعتماد اللجنة التنفيذية لاستنتاجين: واحد بشأن التعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات في حالات التدفقات الجماعية، وآخر بشأن مسائل السلامة القانونية في سياق الإعادة الطوعية إلى الوطن. وسيكون للاستنتاجين دور أساسي في الجهود المبذولة لترسيخ السلام والأمن الدوليين، ويأمل وفده في أن تؤيدهما الجمعية العامة. وترحب كندا أيضا بالتقدم المحرز في مبادرة تكميل الاتفاقية، ويرغب في أن يقدم شكره إلى المفوضية لما قدمته من مساعدة قيمة في وضع إطار متعدد الأطراف للتفاهات وإعادة التوطين. بيد أن إعادة التوطين هي مجرد جزء من المنهج الشامل المطلوب.

إلى تحمل أعباء عدد هائل من اللاجئين والمشردين، القادمين أساسا من أفغانستان. وعقب التطورات السياسية الرئيسية التي شهدتها أفغانستان، وقعت حكومتا جمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان برنامجا مشتركا مع مفوضية شؤون اللاجئين من أجل إعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم بشكل طوعي، مما مكن ما يزيد على مليون شخص من العودة إلى وطنهم منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. بيد أن ما يزيد على ١,٢ مليون من اللاجئين الأفغان ما زالوا في جمهورية إيران الإسلامية، ويلزم اتخاذ نهج شامل لكفالة عودتهم وإعادة إدماجهم. واتفقت الأطراف الثلاثة جميعها على أن البرنامج المشترك ينبغي له أن يستمر، ويشق وفده في أن المجتمع الدولي سيساعد على تمويل العملية. وتوفر المشاورات والتعاون بشكل وثيق مع البلدان المضيفة أفضل محفل لتقييم حالة اللاجئين الأفغان والانتهاء بشكل تدريجي من تلك الأنشطة التي تقوم بها المفوضية.

١٨ - وفيما يختص باللاجئين العراقيين في جمهورية إيران الإسلامية، أشارت إلى أن من الملح مساعدتهم على العودة إلى وطنهم بشكل طوعي. وتهتم إيران بشكل خاص بتعزيز الأمن والاستقرار في العراق وأفغانستان.

١٩ - وأضافت قائلة إن حالة اللاجئين الراهنة في العالم تستلزم آلية فعالة ومنصفة لكفالة الاضطلاع بالمسؤولية وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي. وقد أيدت إيران مبادرة المفوض السامي المتعلقة ببدء عملية تكميل الاتفاقية، وعملت أيضا بنشاط كعضو في الفريق العامل المعني بإعادة التوطين. وترحب إيران بالاستنتاج الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، وتأمل أن يساعد ذلك على تخفيف الأعباء الثقال المفروضة على البلدان النامية.

الدول الأعضاء في تحديد محتويات هذا البرنامج ودعم ما يبذله الأمين العام من جهود في هذا الصدد.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن تقرير عام ١٩٨٨ الصادر عن اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية، المعنون "الفوز بالسباق البشري"، قد بين أن الرجل المعاصر ليس في سلام لا مع نفسه ولا مع بيئته، رغم أن البشر لم يتيسر لهم قط من قبل ذلك القدر من السيطرة على مصيرهم وعلى كوكبهم. ومن المثير للحن والانعراج ملاحظة أنه، رغم هذا القدر الكبير من الجهود المبذولة للنهوض بالسلام والرخاء، ما زال هناك تزايد في عدد ضحايا الصراعات المسلحة الناشئة بين الدول وفي داخلها، وعدد الفقراء والمحرومين حول العالم، في الوقت الذي تستمر فيه انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن بلده وسكانه عانوا معاناة كبيرة خلال العقد الماضي، ولكنهم تعلموا في الوقت ذاته أيضاً الكثير من الدروس عن كيفية بناء مستقبل مشترك. لقد عززت تلك التجربة من إيمان وفده بالحاجة إلى برنامج للعمل الإنساني. إذ يلزم أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً عاجلاً بالكثير من المشاكل المنتشرة، من قبيل تزايد عدد المشردين داخلياً وحقوق الأقليات والمرأة والطفل والمسنين، وهذه مجرد أمثلة قليلة. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بالدور الإيجابي الذي يضطلع به المجلس المستقل للقضايا الإنسانية ويأمل أن يسهم في إجراء متابعة بناءة لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وختاماً، كرر تأييد بلده لمشروع القرار المتعلق بالترويج لوضع نظام إنساني دولي جديد.

٢٧ - السيد نيكيفوروف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يواصل الامتثال لالتزاماته المتعلقة بحماية اللاجئين ويتعاون بشكل وثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية. وأضاف أن

٢٢ - ومض قائلاً إن كندا سوف تحاول أن تكفل وصول مساهماتها في المعونة الإنسانية في حينها، في الوقت الذي تحاول فيه تشجيع المفوضية على التكيف بما يلائم التصدي للتحديات الجديدة، وإحراز تقدم في تحديد أولوياتها، وسوف تواصل دعم جهود المفوضية الرامية إلى تحسين هياكل إدارتها ومسؤولياتها.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن كندا تدين بشدة الهجمات التي تعرض لها اللاجئين والعاملون في المجال الإنساني. فقد بين انعدام أمن اللاجئين في تشاد وبوروندي الحاجة إلى المحافظة على السمة المدنية والإنسانية للجوء واتباع نهج شامل لحماية اللاجئين. وتؤيد كندا جهود المفوضية الرامية إلى التركيز على وضع استراتيجيات ترمي إلى حل تلك المشكلة، وتعتبر أن أمن موظفي المفوضية وشركائها في التنفيذ من بين ما يهمها من أولويات. فالعمل الذي تقوم به المفوضية لتعزيز المساءلة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأمنية لموظفيها أمر حاسم الأهمية، ولكن يتعين أن يكون متسقاً مع التغييرات الجوهرية المدخلة على نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة كما يتعين أن يراعى فيه العلاقة مع شركاء التنفيذ والتشغيل. وتشجع كندا المنظمة على رفع الوعي بقضايا الحماية فيما بين موظفيها، وهي على ثقة بأن المفوضية ستكلف عدداً أكبر من الموظفين بحماية اللاجئين.

٢٤ - السيد برييتسا (البوسنة والهرسك): قال إنه بالنظر إلى الحالة في كثير من البلدان حول العالم، فإن الحاجة إلى نظام إنساني دولي جديد هي أكثر من أي وقت مضى. والجهود التي تبذلها اللجنة لا يقصد بها أن تحل محل المجموعة القائمة من القوانين والممارسات الدولية، ولكن بالأحرى القصد منها هو تعديلها بما يتلاءم مع التحديات الجديدة التي تواجه البشرية. فقد دعا قرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٧ إلى وضع برنامج للعمل الإنساني. ومن المهم أن تشارك جميع

٣١ - وقال إن حكومته تشعر بالامتنان للمفوضية لما قدمته من مساعدة إلى المشردين داخليا شمال القوقاز والشيشان. وقد آن الأوان لإعادة توجيه المساعدة الدولية نحو إعادة إنعاش اقتصاد المنطقة.

٣٢ - وذكر أن الاتحاد الروسي يؤيد الجهود الرامية إلى زيادة فعالية أنشطة المفوضية وإصلاح هيكلها المالي في إطار ولايتها الحالية. وهو لا يرى وجود حاجة حاليا لاستعراض ولايتها.

٣٣ - السيدة بيريس ألفاريس (كوبا): قالت إن بلدها يرغب في أن يكرر تأكيد التزامه بالعمل الذي تقوم به مفوضية شؤون اللاجئين وما أبدته من قيادة في حماية ملايين البشر، ويرحب بحقيقة أنها قد قامت بدورها الإنساني المجرد بصورة خالية من جميع أنواع التسييس. إذ إن احترام القانون الإنساني الدولي وسيادة الدول يتعين أن يستمر كعنصر أساسي من عناصر عملها.

٣٤ - وأضافت قائلة إن المفوضية ما برحت، كما هو معروف جيدا، تواجه أزمة مالية. بيد أن عدد اللاجئين والمشردين داخليا ما زال في ارتفاع. وتبدو الحالة في أصرخ صورها في بلدان اللجوء، لا سيما البلدان النامية، التي تنوء بعبء ثقل من جراء استقبال عدد كبير من اللاجئين وملتمسي اللجوء. بيد أن هناك تزايدا في عدم التكافؤ في توزيع المسؤوليات على الصعيد الدولي. وإضافة إلى ذلك، تُخصّص معظم الموارد للحالات الحرجة التي تتضمن تدفقات جماعية من المهاجرين، بينما هناك حالات أخرى على نفس القدر من الخطورة تلقى رعاية أقل وتستمر وقتا أطول، ولا يخصص لها ما تحتاجه من موارد.

٣٥ - واستطردت قائلة إن نحو ٢٠ مليون شخص ينعمون بحماية المفوضية. وتتراوح الأسباب الهيكلية المفضية إلى التدفقات الجماعية للاجئين والمشردين داخليا ما بين الفقر

المعلومات عن الانخفاض الأخير في عدد اللاجئين هي مصدر ترحيب، بيد أن الكثير من مجالات الصراع والتوتر ما زال قائما، وأن أفضل وسيلة لمواصلة عملية التحسين هي إنهاء تلك الصراعات. وثمة حاجة إلى قيام تعاون وثيق مع الحكومات كي لا يتسنى للإرهابيين استخدام تلك الحماية الدولية كغطاء.

٢٨ - وأضاف قائلا إن العولمة قد أثرت أيضا في تدفق اللاجئين؛ وإن كثيرا من الأفراد التابعين للبلدان النامية الساعين إلى الحصول على حق اللجوء في البلدان الصناعية هم من المهاجرين لأسباب اقتصادية. فالجماعات الإجرامية الدولية الساعية إلى التوصل إلى وسائل جديدة لترويج أعمالها قد تساء استعمال حق اللجوء، ومن ثم تضع البلدان المضيفة نظما أكثر تشددا أمام طالبي حق اللجوء. وثمة حاجة إلى زيادة التنسيق الدولي والإقليمي بهدف حل المشاكل الإنسانية وضبط الهجرة.

٢٩ - واستطرد قائلا إن المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا، وغير ذلك من أشكال التشرد غير الطوعي، والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة الذي عُقد عام ١٩٩٦ هو أحد الأمثلة على ذلك التنسيق. وقد أوضحت عملية استعراض نتائج ذلك المؤتمر التي أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٤ أن حكومات الرابطة قد أحرزت تقدما في سن التشريعات ذات الصلة وتنفيذها.

٣٠ - وفيما يختص بالمشردين داخليا، أضاف قائلا إن موقف حكومته يتمثل في أن الدول ينبغي لها أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عنهم، على ألا تُقدم المساعدة الدولية إلا بناء على طلبها وبموافقة من الأمم المتحدة. وينبغي أن يستمر تطبيق القانون الإنساني الدولي، على أنه ينبغي أن يكون لمفوضية شؤون اللاجئين ولاية محدودة في ذلك المجال، لا سيما بالنظر إلى ما لديها من موارد مالية محدودة.

اللاجئين الرامي إلى تعزيز ولاية الحماية المخولة للمفوضية، ويعيد التشديد على أن الحماية واحدة من أولوياتها الكلية على أن تدرج بشكل أكثر فعالية في التخطيط التنفيذي. وقد أيد بلدها دوما التدابير الرامية إلى تعزيز ذلك الجانب من ولاية المفوضية وظل يدعو إلى تدابير من هذا القبيل على مدار عدة سنوات. بيد أن حكومتها تشعر، أنه عندما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد المالية وإدارة الموارد البشرية ما زالت تلك الحماية تحتل المركز الثاني في المساعدة، في الوقت الذي كان ينبغي فيه تقسيم الموارد بشكل متكافئ. ويرغب وفدها في التشديد على أن المساعدة هي أداة تشغيلية مكملة للحماية ومفيدة وضرورية، ولكن لا يتعين قط الاستعاضة عنها. لذا يشجع وفدها المفوضية على أن تعمل بسرعة تجاه تعزيز ولاية الحماية المخولة لها، وذلك بما يتسق مع الاستنتاج الأخير المعتمد منها.

٣٩ - وأضافت قائلة إن وفدها يود الإشادة بالجهود التي يبذلها موظفو الشؤون الإنسانية، لا سيما أولئك الذي يعملون مع المفوضية وشركائها على أرض الواقع. إذ إن هؤلاء الموظفين معرضون لقدر كبير من الخطر بشكل يومي؛ لذا يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل إيلاء أمنهم أولوية مطلقة. ولقد ظلت حكومتها دوما يساورها القلق إزاء القضية الأمنية وأيدت جميع التدابير التي اتخذتها المفوضية بغرض تحسين أمن موظفيها. ويسر وفدها أيضا أن يعلن أن الاتحاد السويسري وسلطات الكانتونات قد أعدا، بالتعاون مع المفوضية، خطة لتحسين الأمن بمقر المفوضية في جنيف، وهو ما ستتحمل سويسرا الجانب الأكبر من تكلفته.

٤٠ - السيد بعلي (الجزائر): قال إن عدد من تتولى مفوضية شؤون اللاجئين رعايتهم ما زال مصدرا للقلق، حيث إن هناك ما يزيد على ١٧ مليون شخص ما زالوا في انتظار التوصل إلى حل بشأنهم. وما زالت أفريقيا أكثر القارات تضررا، والبحث عن حلول دائمة ما زال يحظى

المدقع والبطالة المزمنة إلى الصراعات العسكرية الدولية والدفاع عن المصالح الجغرافية السياسية الرئيسية والسيطرة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية. والوسيلة الوحيدة للتخلص من تلك الأسباب هي الاحترام الصارم للقانون الدولي والميثاق، والتعاون الدولي الذي يشجع التوصل إلى حلول دائمة، وتعبئة الموارد بقدر كاف، ودعم البلدان النامية التي تستقبل اللاجئين.

٣٦ - وأضافت قائلة إن كوبا دعت الدول والمنظمات التي لديها إمكانات اقتصادية أكبر إلى تخصيص المزيد من الموارد للحماية الدولية، مع التشديد على ضرورة ألا تكون المساهمات مشروطة بتفضيلات الجهات المانحة. وأعربت كوبا أيضا عن تضامنها غير المشروط مع مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يجدون دولة يعودون إليها، وأدانت على السواء من قاموا بطردهم ومن أيدوا تلك الإجراءات.

٣٧ - ومضت قائلة إن إمكانات كوبا المادية قد تقلصت بشدة من جراء الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي أدانته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة منذ أسبوعين فحسب. ومع ذلك فإن لها تاريخا طويلا في استقبال اللاجئين، وتقديم الحماية والمساعدة الإنسانية إلى المئات من المواطنين الأشقاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ورغم أن كوبا بلد نام، فإنها استعملت إلى حد كبير مواردها الذاتية في التعامل مع اللاجئين، ولا تتوجه صوب المفوضية إلا عندما تواجه أعدادا كبيرة الحجم. وستواصل حكومتها العمل مع المفوضية، ودعت المجتمع الدولي إلى أن يكون اللاجئين ضمن أولوياته.

٣٨ - السيدة غروكس (سويسرا): قالت إن وفدها يرحب بالاستنتاج الذي اعتمد خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون

٤٣ - السيد فيترنكو (أوكرانيا): قال إنه، رغم أن قضايا اللاجئين واحدة من أقدم التحديات التي تواجه الإنسانية، فلا زالت هناك حاجة ملحة لأن يعد المجتمع الدولي استراتيجية وقائية تطلعية للأمام يمكن الوثوق بها من أجل تجنب حدوث التشريد الإجباري الجماعي. وأضاف أن الأزمة الإنسانية الأخيرة في دارفور تذكركم بحزنة بعمد الحاجة هذه المهمة. ويشيد وفده بالاستجابة التي أبدتها مفوضية شؤون اللاجئين للحالات الطارئة التي أحدثتها الصراعات المسلحة، ويشجع منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ المبادرة "التأذرية الرباعية الجوانب" وغيرها من المفاهيم الواردة في إطار الحلول الدائمة. وبالنظر إلى المأساة التي وقعت في مخيم غاتومبا للاجئين في بوروندي في أوائل عام ٢٠٠٤، أعرب عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذتها المفوضية بغرض تعزيز شراكاتها مع إدارة عمليات حفظ السلام، للحيلولة دون وقوع كوارث من هذا القبيل مستقبلاً.

٤٤ - وأعرب عن شكره لمكتب تمثيل المفوضية في بلده لما قدمه من مساعدة إلى حكومته في تنفيذ تشريع اللاجئين وقانون المواطنة المعدل في الآونة الأخيرة. فمنذ عام ١٩٩٤، مُنح ما يزيد على ٢ ٥٠٠ شخص، معظمهم من أفغانستان، مركز اللاجئين في بلده، وبدأ تدشين برامج للمساعدة والإدماج. وتمثل إحدى الأولويات في سياسة بلده بشأن الهجرة في عودة تدار القرم. فمنذ عام ١٩٩٠، عاد إلى القرم ما يزيد على ٢٦٠ ٠٠٠ ممن طردوا في السابق ومعهم أبناءهم، وهم يشكلون الآن ١٢ في المائة من سكان القرم. وبذل بلده أيضاً جهوداً كبيرة لمعالجة قضاياهم المتعلقة بالمواطنة وذلك على أساس متعدد الأطراف. وعقب إبرام معاهدة عام ١٩٩٨ بين أوكرانيا وأوزبكستان، استفاد زهاء ٢٣ ٠٠٠ شخص من الإجراءات المبسطة للحصول على المواطنة الأوكرانية. وترحب حكومته بالمساعدة المقدمة من

بأهمية قصوى. وقد أيد بلده دوماً التوصل إلى حلول دائمة وإعادة الطوعية إلى الوطن والإدماج وإعادة التوطين. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بإطار الحلول الدائمة الذي وضعته مفوضية شؤون اللاجئين، الذي يتضمن مفهوم "المبادرة التأذرية الرباعية الجوانب" (الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء) واستراتيجيات المساعدة الإنمائية للاجئين. كما يرحب بلده كذلك بإقامة الشراكات بين المفوضية وشبكات الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، كي يتمكنوا معاً من معالجة الحالات الطارئة. ويدرك بلده التحديات المحيطة بالقضايا الإنسانية ويدعو إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء التشريد والنفي. إذ إن تعزيز المساعدة الإنمائية هو الوسيلة الوحيدة التي ستجعل من الممكن القضاء على تلك الأسباب وإحلال الاستقرار في حالات ما بعد الصراع.

٤١ - وأضاف قائلاً إن وفده يؤيد المجالات المحددة في تقرير المفوض السامي (A/59/12) (الملحق رقم ١٢)). وتمثل أفريقيا مثلاً صارخاً على عدم التكافؤ في معالجة القضايا الإنسانية في العالم وظاهرة "فتور همة الجهات المانحة". إذ يتعرض اللاجئون الأفارقة إلى قدر كبير من الحرمان لدى مقارنتهم بلاجئين آخرين؛ في حين أن جميع اللاجئين يستحقون أن يعاملوا بكرامة وأن يلقوا اهتماماً متكافئاً. وبالنظر إلى أن الكثيرين من الجزائريين ظلوا أنفسهم لاجئين خلال نضال بلده من أجل الاستقلال، استجاب بلده طواعية، بمجرد استقلاله، لطلبات تقديم المساعدة الإنسانية.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن مصير ما يزيد على ١٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات في تندوف يرتبط ارتباطاً متوازماً بتنفيذ خطة السلام لتقرير مصير الصحراء الغربية، التي أيدت بالإجماع بقرار مجلس الأمن ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، وما زالت الوسيلة الوحيدة المقبولة للخلاص من الأزمة الإنسانية التي امتدت قرابة ٣٠ عاماً.

أكبر التجمعات السكانية للمشردين في العالم. لذا تشكل القضية أولوية مستمرة لدى حكومته. ويمكن تقسيم خبرة حكومته في التعامل مع الظاهرة إلى مرحلة الطوارئ ومرحلة التنمية. وفي حين أنه من الصعب تحديد أطر زمنية محددة، فإن الانتقال من حالة الطوارئ إلى التنمية يتصل اتصالاً وثيقاً بعدم إيجاد تسوية سلمية للصراع بين بلده وأرمينيا تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الواضح أيضاً أن الحل النهائي لقضية اللاجئين يعتمد على تحرير أراضي أذربيجان المحتلة والتوصل إلى حل نهائي للصراع المسلح، الذي أدى في المقام الأول إلى تشرد السكان.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن مرحلة الطوارئ شهدت قيام المنظمات الدولية ذات الصلة، لا سيما الأمم المتحدة، بالنظر في الأزمة الإنسانية في بلده، وهو ما تُوجَّح باتخاذ عدد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وأدت المفاوضات التي جرت على مدار عدة سنوات في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إحياء الآمال في إمكانية تسوية الصراع، وتحرير الأراضي المحتلة، وعودة اللاجئين والمشردين إلى مواطنهم الأصلية. وقد اتسم اجتماع رئيسي البلدين عام ١٩٩٧ بأهمية خاصة، حيث اعتمدا مقترحات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أن رد فعل المتطرفين وذوي التزعة العسكرية في أرمينيا، قد أرغم رئيس أرمينيا على الاستقالة، وقام الرئيس الجديد بسحب الاتفاق، مبرهنًا على أن الطموحات الإقليمية لدى أرمينيا لها الأسبقية على مظالم الأرمن المشردين والحالة المأساوية التي يعيشها الأرمن في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان. إن عدم وجود أمل وشيك في عودة اللاجئين والمشردين، والاحتلال المستمر لأراضي أذربيجان قد أدّى إلى فتور همة الجهات المانحة، مما أرغم عدداً من المنظمات الإنسانية الدولية على ترك البلد وإنهاء مرحلة الطوارئ.

المفوضية على إقامة مراكز لتحديد مركز اللاجئين في المناطق التي تشهد أكبر عدد من ملتمسي اللجوء واللاجئين. وبما اتخذته من تدابير لرفع الدعم المقدم من الجهات المانحة من أجل تطوير نظام حق اللجوء في بلده. وهو يتطلع إلى التعاون مع المفوضية في إصلاح هيكل خدمات الهجرة على جميع المستويات.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحب بحقيقة أن مكتب تمثيل المفوضية في أوكرانيا سيصبح مكتباً إقليمياً لأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا. وينبغي أن تستمر الجهود في التركيز على تشجيع التعاون دون الإقليمي والإقليمي والحوار عبر الحدود مع دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما في نطاق توسيع عضوية الاتحاد. ويشارك الآن مسؤولو الهجرة واللجوء والحدود من ١٠ بلدان في مبادرة سودركوينغ للتعاون عبر الحدود. وأعرب عن أمله في أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في بيلاروس خلال أيار/مايو ٢٠٠٤ قد ساعد على تعزيز الحوار بشأن اللاجئين، والمشردين والعائدين في المنطقة. ويرحب بلده بإنشاء أمانة عملية التعاون عبر الحدود في كييف بغية تحسين أنشطة التنسيق فيما يتصل بعملية سودركوينغ. وسيكون من دواعي امتنان بلده مواصلة المفوضية تقديم المساعدة بغرض تحسين البرامج الحالية وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية بشأن تلك القضايا. وقال إن الدعم المقدم من المجتمع الدولي - سواء من الناحية المالية أو ناحية الإرادة السياسية - لا غنى عنه في نجاح تنفيذ ولاية المفوضية. لذا يرحب وفده بمبادرة تكميل الاتفاقية، الرامية إلى حل قضايا اللاجئين من خلال تقاسم المسؤوليات والأعباء.

٤٦ - السيد إسرافيلوف (أذربيجان): قال إن بلده يواجه ظاهرة التشريد الإجباري منذ عام ١٩٨٧، ولديه، حسب ما قاله ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، واحد من

٤٨ - ومضى قائلاً إن حكومته بذلت قصارها لتوسيع نطاق البرامج الإنسانية وتكثيف سياساتها المتعددة القطاعات بما يتلاءم مع الاحتياجات الأساسية لدى المشردين التي كانت تُلبى في السابق بالمعونة الإنسانية الدولية، مركزة على إصلاح وتعمير الأراضي التي تضررت بالحرب، وعلى المستوطنات المؤقتة للاجئين والمشردين، والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والزراعية، وإدراج الدخل. بيد أنه بسبب عدم كفاية المساعدة الخارجية خلال الفترة الانتقالية، أرغمت حكومته على تخصيص موارد إضافية لهذه الفئات، مما قلص إلى حد كبير من قدرتها على إنهاء الفترة الانتقالية وكفالة تنمية نطاق الاقتصاد بشكل تام. وقد أدت أيضاً السمة الطويلة الأمد للصراع وعدم وقوع أعمال عنيفة مكثفة إلى فتور الاهتمام الدولي. وتجاهلت المناشدات العديدة التي وجهها بلده إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوقف الأنشطة غير المشروعة في أراضي أذربيجان المحتلة. وأعرب عن رفضه للمزاعم الأخيرة بأن البلدان المتضررة بالصراعات المسلحة الطويلة الأمد تستعمل اللاجئين كأداة لتحقيق مآربها، وشدد على أن انعدام الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد قد أدت إلى إطالة أمد الصراع المسلح واستمرار احتلال أجزاء من بلده. وأعرب عن أمله في أن تغير تلك البلدان موقفها بعد المناقشة المقبلة للبند في الجمعية العامة.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن أجزاء من أذربيجان ما زالت خاضعة للاحتلال ولم تنهياً بعد الظروف الملائمة لعودة المشردين بأمان. لذا دعا من جديد المفوضية، ووكالات المعونة ذات الصلة والبلدان المانحة، إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى اللاجئين والمشردين في بلده.

٥١ - السيد ألفي (الهند): قال إن البلدان النامية تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، وأن ذلك يستدعي تكييفاً استراتيجياً في برامج مفوضية شؤون اللاجئين. فالصلة بين الفقر وتدفعات اللاجئين معترف بها تماماً، وستظل الحلول الدائمة بعيدة المنال ريثما يتم معالجة الأسباب الجذرية. لذا يتعين أن يكون برنامج التنمية العالمي الأساس للجهود الدولية المبذولة لكفالة منع تدفقات اللاجئين ومعالجة احتياجات الإغاثة وإعادة التأهيل لدى اللاجئين.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن وفده يعترف بما تمثله مبادرة تكميل الاتفاقية من إمكانات. ويرحب أيضاً باختتام العمل في الإطار المتعدد الأطراف للتفاهات بشأن إعادة التوطين، لا سيما في وقت يتعرض فيه إطار القانون الدولي للاجئين للتحدي بتزايد الاتجاهات نحو كراهية الأجانب، وانتهاكات مبدأ عدم الإعادة القسرية والحواجر الجديدة القائمة في البلدان التقليدية لإعادة التوطين. بيد أن الاتجاه نحو إضفاء الصبغة الإقليمية على الحلول المتعلقة بحالات اللاجئين، يمكن تفسيره على أنه شكل جديد من أشكال احتواء تحركات اللاجئين، ومن ثم فهو انتقاص لمبدأ المسؤولية الدولية.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن نجاح المفوضية في تحقيق غايات خطة الحماية مرتقن بقدرتها على العمل في تعاون وثيق مع

٤٩ - وأضاف أنه، حسب ما جاء في تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/59/12)، فإن عدد السكان اللاجئين في أرمينيا يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في حين أنه لا يتجاوز في بلده ٣٢٦ لاجئاً. وقال إن هذه الأرقام غير المتوازنة قد وفرت فرصة واسعة أمام أرمينيا للحدس بشأنها. وقد التزمت معظم المنظمات الدولية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمجلس النرويجي للاجئين، بالحياد وأعلنت إما الأرقام الصحيحة أو زعمت أنه ليس هناك لاجئون في

٤٩ - وأضاف أنه، حسب ما جاء في تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/59/12)، فإن عدد السكان اللاجئين في أرمينيا يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في حين أنه لا يتجاوز في بلده ٣٢٦ لاجئاً. وقال إن هذه الأرقام غير المتوازنة قد وفرت فرصة واسعة أمام أرمينيا للحدس بشأنها. وقد التزمت معظم المنظمات الدولية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمجلس النرويجي للاجئين، بالحياد وأعلنت إما الأرقام الصحيحة أو زعمت أنه ليس هناك لاجئون في

وإعادة الإدماج. وقد مكن ما اتخذ من إجراءات فورية إندونيسيا وتيمور - ليشتي من تجنب المشاكل السياسية والاقتصادية التي كان من المحتمل أن تزعزع الاستقرار والتي صاحبت بشكل متكرر حالات اللاجئين الطويلة الأمد في أجزاء أخرى من العالم.

٥٨ - ومضى قائلا إن الصعوبات في تلك المنطقة ترجع جزئيا إلى قيام مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن بشكل فردي عام ٢٠٠٠ بفرض مركز أمني غير موافق على المنطقة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤ خُفِّض المركز الأمني لتيمور الغربية من المرحلة ٥ إلى المرحلة ٤. بيد أن المساعدة المقدمة من المفوضية والمجتمع الدولي ما زالت مفيدة في إدماج باقي المشردين في المجتمع وفي الانتقال إلى التنمية.

٥٩ - وأضاف أن نجاح حل مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية، يمثل مثالا على فعالية التعاون بين البلد المضيف والوكالات الدولية، خاصة مفوضية شؤون اللاجئين. وأقرت الحكومة بأن ذلك لم يكن ليتحقق بدون مساعدة من الخارج. بيد أنه يتعين بذل المزيد لكفالة توافر موارد كافية للمساعدة الإنسانية، دون تحويل الموارد من الغايات التي على نفس القدر من الأهمية مثل التنمية المستدامة.

٦٠ - السيدة متاوالي (جمهورية تنزانيا المتحدة): أشارت إلى أن حالة اللاجئين في الكثير من البلدان الأفريقية تتسم بوجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين، وعدم إمكانية التنبؤ بها، وظهور حالات حديثة من حالات اللاجئين، وانخفاض التمويل. ورغم أن الميزانية المتوقعة لأفريقيا عن عام ٢٠٠٥، هي الأكبر من نوعها في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال غير كافية للوفاء بالمطالب المتزايدة باستمرار. فالحالات التي لا يمكن التنبؤ بها جعلت عملية الإدارة جد صعبة. ومع ذلك، فإن حكومتها تواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية والتقييد بصرامة بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

الدول المعنية. وبالنظر إلى أن الجانب الأكبر من تدفقات اللاجئين يحدث في البلدان النامية، تبدو الإعادة الطوعية إلى الوطن هي أكثر الحلول الدائمة قابلية للتحقيق.

٥٤ - وأضاف قائلا إن وفده يرى أن المفوضية ينبغي لها استبقاء تركيز اهتمامها على من تتحمل المسؤولية الأولى عنهم في ولايتها - وهم اللاجئين. فالمشردون داخلها هم في المقام الأول مسؤولية الدول الأعضاء، ولا ينبغي للمفوضية أن تضطلع بدور في حالات تتعلق بهم إلا بطلب صريح من الدولة المعنية.

٥٥ - ومضى قائلا إن المفوضية لديها دور فريد بالنظر إلى ولايتها العالمية. فاعتمادها على المساهمات الطوعية قد وفر لها أعلى المعايير المطلقة التي لا غنى عنها في الحياد والشفافية والمساءلة في إدارتها وبرامجها. والهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي على معالجة التحديات الجديدة والناشئة بروح من التعاطف والتضامن وتقاسم الأعباء.

٥٦ - السيد عاشور (إندونيسيا): قال إن وفده يرى أن من المشجع حدوث انخفاض في عدد اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين يشكلون مصدر قلق لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على إثر مبادرات المفوض السامي، بما في ذلك "المبادرة التأديرية الرباعية الجوانب" (الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومبادرة تكميل الاتفاقية.

٥٧ - وأضاف قائلا إن إندونيسيا أعربت عن امتنانها للمفوضية لما قدمته من مساعدة في تيسير إعادة نحو ٢٥٢ ٠٠٠ من اللاجئين في إقليم تيمور الغربية إلى تيمور - ليشتي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وتجري المزيد من الجهود لإعادة توطين من اختاروا البقاء في إندونيسيا. وقال إن جهود الإغاثة الإنسانية في ذلك الإقليم آخذة في الانخفاض، في الوقت الذي يجري فيه تكثيف جهود إعادة التوطين

٦٣ - واستطردت قائلة إن جمهورية تنزانيا المتحدة ما برحت تعكف على إدماج حوالي ٣ ٠٠٠ لاجئ صومالي محليا، حيث قدم بعضهم طلبا للحصول على الجنسية. بيد أن المجتمع الدولي لم يقدم دعما كبيرا لإدماجهم؛ وفي واقع الأمر، تعد مفوضية شؤون اللاجئين للانسحاب النهائي من البرنامج قبل إتمام ترتيبات البنى التحتية الرئيسية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد خصصت الحكومة مساحة سخية من الأراضي "لمجموعة الحالات" القديمة، ولكن ثبطها عدم اعتراف المجتمع الدولي بهذا الجهد وتوقعه منها تقديم المزيد من الأراضي.

٦٤ - وأضافت أن الإعلان عام ٢٠٠١ عن تشكيل اللجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم طوعية يبرهن على التزام حكومتها بحل المشكلة. وقد أعيد زهاء ١٦٨ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى وطنهم طوعية، ولكن الإيقاع كان غير مرض أساسا بسبب سوء القدرة على الإدماج في بوروندي. وتجري الجهود أيضا لإنعاش اللجنة الثلاثية المعنية بإعادة لاجئ جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم طوعية.

٦٥ - وقالت إنه كي تكون عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن ناجحة ومستدامة ولا رجعة فيها، يتعين تحسين السلام والحالة الأمنية في البلدان الأصلية. وقد توخت عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى إحلال السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في المنطقة. وسوف يعقد قريبا مؤتمر قمة لمنطقة البحيرات الكبرى في جمهورية تنزانيا المتحدة، بغية تمهيد السبيل أمام وضع خطة عمل شاملة للسلام والديمقراطية والتنمية في المنطقة. ودعت المجتمع الدولي إلى المشاركة في تلك المبادرة التاريخية.

٦٦ - السيد حسين (منظمة المؤتمر الإسلامي): قال، في معرض الإشارة إلى تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى

٦١ - وأضافت قائلة إن بلدها يستضيف في الوقت الراهن ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ، يندرجون في فئتين. تتألف الفئة الأولى من لاجئي عام ١٩٧٢ القادمين من بوروندي، والمشار إليهم بوصفهم "مجموعة الحالات القديمة"، وهم يقيمون في مستوطنات اللاجئين الكائنة في منطقتي روكوا وتابورا. ولم يعد هؤلاء اللاجئين يلحقون اهتماما من مفوضية شؤون اللاجئين ولا من المجتمع الدولي، وأنه على مدار ما يزيد على ثلاثة عقود، تحملت حكومتها كامل العبء الناشئ عن استضافتهم وحمايتهم. وهي تجري في الوقت الراهن استقصاء لتحديد أولئك الذين قد يرغبون في العودة إلى أوطانهم، حيث إن الحالة في بوروندي آخذة في التحسن. وطلبت حكومتها من المجتمع الدولي مساعدة أولئك الذين اختاروا العودة إلى أوطانهم. ويشار إلى الفئة الثانية بوصفها "المجموعة الجديدة من حالات اللاجئين". ولقد قدموا إلى البلد حديثا (١٩٩٣-٢٠٠٤)، ومعظمهم من بوروندي، وجرى إيواؤهم في مخيمات اللاجئين الكائنة في منطقتي كاغيرا وكينغوما في الشمال الغربي.

٦٢ - وذكرت أن وفدها أشار مع القلق، إلى تضائل الأموال المخصصة لحالات الطوارئ الإنسانية والحالات الإنسانية الطويلة الأمد في أفريقيا، وناشدت الجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها للمحافظة على إمدادات الأغذية واستقرار تلك الإمدادات. وقد أيدت حكومتها مبادرة تكميل الاتفاقية، ولكنها شددت على أن السيناريو الذي يشهده كل بلد يستدعي حولا بعينها. فعلى سبيل المثال، فإن تنزانيا معرضة لتدفقات كبيرة من اللاجئين بسبب قربها الشديد من بلدان مجاورة تواجه صراعات داخلية متواترة. لذا، فإن أفضل الحلول الدائمة هو العمل على استقرار تلك الحالات للحيلولة دون حدوث التدفقات والسماح بالعودة الطوعية إلى الوطن، بدلا من الإدماج المحلي الشامل.

على اتخاذ تدابير ملموسة، ووضع الآليات التي يمكن أن تتضمن نظم الإنذار المبكر وتقاسم المعلومات، بما يفضي إلى التأهب لحالات الطوارئ بقدر أكبر، وتقاسم الأعباء بإنصاف.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن الأردن يؤيد منذ وقت طويل، في الإطار الشامل للتحديات الإنسانية، الجهود الرامية إلى وضع نظام إنساني دولي جديد، حسب المحمل في تقرير الأمين العام (A/59/554). ورغم أن الجمعية العامة قد اتخذت العديد من القرارات بشأن الموضوع، وأن مقترحات الأمين العام قد نفذت، فإن عدد ضحايا الحالات الإنسانية والصراعات المسلحة مستمر في التزايد. وبناء عليه، فإن الحاجة إلى وضع برنامج للعمل الإنساني، وهو ما دُعي إليه في ذلك التقرير، أكبر من أي وقت مضى. ويؤيد الأردن بشدة اتخاذ قرار يكون من شأنه زيادة تعزيز جهود الأمين العام بغرض المضي قدماً نحو وضع البرنامج المقترح، ويأمل أن يحصل ذلك البرنامج على تأييد الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/59/317)، إن من المشجع ملاحظة أن عام ٢٠٠٣ قد شهد عملية سلام مكثفة، وأنه على إثر ذلك، شهد عدد اللاجئين في المنطقة انخفاضاً في عام ٢٠٠٤. بيد أنه أعرب عن مشاركته في القلق إزاء العوائق التي تحول دون تمتع اللاجئين بالحقوق الأساسية. وأضاف أن من المشجع أيضاً، على الصعيد العالمي، ملاحظة أن تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/59/12)، قد أشار أيضاً إلى حدوث انخفاض آخر في مجموع عدد اللاجئين عالمياً. وما زالت منظمة المؤتمر الإسلامي على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور تكميلي يتسم بروح المبادرة لمساعدة الحكومات فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى حل الصراعات وتهيئة بيئة تفضي إلى سلام دائم.

٦٧ - ووجه الانتباه إلى محنة اللاجئين الناشئة عن الصراعات في مناطق من قبيل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والأرض المتنازع عليها بين جامو وكشمير. وفي حين أن منظمة المؤتمر الإسلامي تشجع عملية السلام الجارية في مناطق الصراع المذكورة، فإنه ما زال يحدوها الأمل في أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً لحفض حدة التوترات في تلك المناطق.

٦٨ - وأشاد بروح القيادة التي يبديها الأمين العام والمفوض السامي، وبروح التفاني التي يبديها موظفوهما في أداء مهمتهم المليئة بالتحديات الصعبة في ظل ظروف تتزايد خطورتها.

٦٩ - السيد الحسين (الأردن): قال إن الأردن يقدر الدور المتنامي الذي تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين في توفير الحماية والمساعدة، وإنه يأمل أن يفضي تنفيذ برنامج الحماية إلى حلول دائمة، لا سيما نجاح عملية الإعادة إلى الوطن. ويرى الأردن أيضاً أن زيادة التنسيق فيما بين المفوضية والوكالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، سيساعد الدول